JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ
العدد السادس والثلاثون
(٦٣) (٤٠)

معاهدة كيوتو للمناخ وموقف الإدارة الأَمريكيَّة منها في عهد الرئيس دونالد ترامب ٢٠١٦-٢٠٢٠

م.د. عمار منهل محمد التك
جامعة الموصل / كلية الآداب / قسم التاريخ
ammar.m.m@uomosul.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة موقف الولايات المُتَّحدة الأَمريكيَّة من معاهدة كيوتو للمناخ (١٩٩٧)، وتحليل جذور التحفّظ الأَمريكي تجاه الاتفاقيات البيئية متعددة الأَطراف في سياق تاريخي وسياسي ممتد منذ سبعينيات القرن العشرين، ويتتبع البحث التحولات في السياسة البيئية الأَمريكيَّة من إدارة بيل كلينتون، التي وقّعت المعاهدة دون مصادقة الكونغرس عليها، مرورًا بإدارة جورج بوش الابن الَّتي رفضت الالتزام ببنودها بدعوى الإضرار بالاقتصاد الوطني، وصولًا إلى مواقف الإدارات اللاحقة، ولا سيّما إدارة دونالد ترامب التي انسحبت من اتفاق باريس عام ٢٠١٧ انطلاقًا من مبدأ "أمريكا أولًا"، ويبرز البحث أَنَّ هذه المواقف تعكس جدلًا أَمريكيًا عميقًا بين ضرورات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، وبين النزعة القوميَّة الاقتصاديَّة والرؤية الكونية للتعاون المناخي، ويوضّح أَنَّ الولايات المُتَّحدة، مع دورها المحوري في انبعاثات الكربون، سعت تاريخيًا إلى الحفاظ على حرية القرار الداخلي في قضايا الطاقة والصناعة؛ إذ يعتمد البحث منهج التحليل التاريخي والسياسي، مستندًا إلى وثائق رسمية أَمريكيَّة ومصادر أكاديمية عربية وغربية؛ ليخلص إلى أَنَّ

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الموقف الأمريكي من كيوتو مثّل تجليًا لصراع داخلي بين البيروقراطيات الفدرالية والمصالح الصناعية الكبرى، أكثر منه رفضًا لفكرة حماية المناخ ذاتها.

الكلمات المفتاحية:

(معاهدة كيوتو، التغير المناخي، السياسة الأَمريكيَّة، دونالد ترامب، الاتفاقيات الدولية، الانبعاثات الكربونية، البيروقراطيات الفدرالية، الاقتصاد والبيئة.).

The Kyoto Climate Treaty and the US Administration's Position on It Under President Trump 2016-2020

Dr. Ammar Manhal Al-Tak

Department of History / Faculty of Arts

Email: ammar.m.m@uomosul.edu.iq

Abstract:

This research examines the position of the United States toward the Kyoto Protocol on climate change (1997), analyzing the historical and political roots of American reservations toward multilateral environmental agreements since the 1970s. The study traces the evolution of U.S. environmental policy from President Bill Clinton's administration, which signed the treaty without congressional ratification, through George W. Bush's administration, which rejected its commitments on the grounds of economic harm, to subsequent administrations—particularly that of Donald Trump, which withdrew from the 2017 Paris Agreement under the slogan "America First." The research argues that these positions reflect a profound internal debate between economic growth imperatives and environmental protection requirements, as well as between economic nationalism and a global vision of climate cooperation. It further shows that despite the United States' central role in global carbon emissions, it has historically sought to

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

preserve domestic policy autonomy in energy and industrial affairs. Adopting a historical and political analytical approach, the study draws upon official U.S. documents and both Arabic and Western academic sources. It concludes that the American stance on Kyoto embodied an internal struggle between federal bureaucracies and major industrial interests rather than an outright rejection of environmental protection itself

Keywords:
(Kyoto Protocol, Climate Change, U.S. Policy, Donald Trump, International Agreements, Carbon Emissions, Federal Bureaucracies, Economy and Environment)

المقدمة:

تُعدُّ معاهدة كيوتو للمناخ (**Kyoto Protocol**)، التي وقعت في مدينة كيوتو اليابانية بتاريخ ١١ كانون الأوَّل/ديسمبر ١٩٩٧، أوَّل اتفاقية دولية ملزمة قانونيًا تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة أحد أبرز مسبِّبات ظاهرة الاحتباس الحراري في العصر الحديث. وقد عرّفت **وكالة حماية البيئة الأمريكيَّة (U.S. Environmental Protection Agency [EPA], 2023)** هذه الغازات بأنَّها "المواد التي تحتجز الحرارة في الغلاف الجوي وتؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية". وتشمل أبرزها ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروس، وهي غازات تنبعث من النشاطات البشرية مثل حرق الوقود الأحفوري وقطع الغابات. وتشير تقارير الوكالة إلى أنَّ الولايات المُتَّحدة تُعد من أكبر الدول المسبّبة لانبعاث هذه الغازات، مما دفع الإدارة الأمريكيَّة إلى تبنّي سياسات للحد من الانبعاثات ضمن إطار "خطة الطاقة النظيفة" التي أطلقها الرئيس باراك أوباما عام ٢٠١٥.(EPA, 2023)

جاءت هذه المعاهدة في إطار اتفاقية الأُمم المُتَّحدة بشأن تغيّر المناخ (**UNFCCC**)، التي أُقرت عام ١٩٩٢ اثناء مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو (**Rio Earth Summit**)، وأرست الأساس القانوني لتعاون الدول في مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري (UNFCCC, ١٩٩٨)، تهدف

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

معاهدة كيوتو إلى إلزام الدول الصناعية بتقليص انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون وغازات الميثان وأكسيد النيتروز بنسبة لا تقل عن ٥% مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠ اثناء هذه المدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

ووضعت المعاهدة مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" (**Common but Differentiated Responsibilities**)، أي أنَّ جميع الدول تتحمل مسؤولية حماية المناخ، لكن الأعباء الأساسيَّة تقع على عاتق الدول الصناعية المتقدمة نظرًا لدورها التاريخي في التلوث البيئي (World Bank, ٢٠٠٨).

اولاً: الإطار المؤسسي للاتفاقية:

أنشأت معاهدة كيوتو منظومة مؤسسية جديدة عرفت باسم آليات كيوتو (**Kyoto Mechanisms**)، تضمنت ثلاثة مسارات رئيسة هي:

١. آلية التنمية النظيفة ((**Clean Development Mechanism – CDM**)، وتسمح للدول المتقدمة بتمويل مشاريع بيئية في الدول النامية مقابل الحصول على أرصدة كربونية.

٢. التنفيذ المشترك ((**Joint Implementation**)، الذي يُتيح التعاون بين الدول الصناعية لتحقيق أهداف الانبعاث.

٣. تجارة الكربون ((**Emissions Trading**)، وهو نظام اقتصادي يسمح بتبادل حصص الانبعاث بين الدول (UNFCCC Secretariat, ٢٠٠٥).

تُعدُّ هذه الآليات تطبيقًا عمليًا لفكرة "المرونة الاقتصاديَّة" في مكافحة التغير المناخي؛ إذ يمكن للدول أن تختار الوسيلة الأقل كلفة لتحقيق أهدافها البيئية، غير أنَّ هذا النظام واجه انتقادات شديدة، ولاسيَّما من داخل الولايات المُتَّحدة، التي رأت فيه تدخلاً بيروقراطيا دوليًا يقيد الأسواق الحرة، ويمنح المنظمات الأُمميَّة سلطة مفرطة على الاقتصاد العالمي (Inhofe, ٢٠١٢).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

.الموقف الأمريكي من معاهدة كيوتو:

توقّعت كثير من الدول أَن تؤدِّي الولايات المُتَّحدة دورًا قياديًا في تنفيذ معاهدة كيوتو، نظرًا لكونها أكبر منتج لانبعاثات الكربون في العالم، غير أَنَّ الموقف الأمريكي كان مترددًا منذ البداية؛ إذ أَعلنت إدارة الرئيس بيل كلينتون **Bill Clinton, 1993–2001** (هو الرئيس الثاني والأربعون للولايات المُتَّحدة الأَمريكيَّة وعضو في الحزب الديمقراطي عُرف بسياساته الاقتصاديَّة التي حققت فائضًا في الموازنة الفيدرالية للمرة الأُولى منذ عام ١٩٦٩، وبإطلاقه اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).وأَدَّى دورًا مميَّزًا في رعاية اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وسعى إلى تعزيز دور الولايات المُتَّحدة في حفظ السلام الدولي. (U.S.) White House, 2001))موافقتها المبدئية على الاتفاقية، لكنَّها لم تقدمها إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للمصادقة عليها، وفي تموز/ يوليو ١٩٩٧، أَقرَّ المجلس بالإجماع ما يعرف بـ قرار بيرد_هيغل **(Byrd–Hagel Resolution)**، الذي نص على أَنَّ الولايات المُتَّحدة لن تصادق على أي معاهدة بيئية "لا تُلزم الدول النامية الكبرى بخفض الانبعاثات، أو تلحق ضررًا جديًّا بالاقتصاد الأمريكي" (U.S. Senate, ١٩٩٧).

هذا القرار مثل الأساس القانوني والسياسي لرفض الولايات المُتَّحدة للمعاهدة؛ إذ تبنّى حجتين رئيستين:

الأُولى، إنَّ إلزام الولايات المُتَّحدة وحدها دون الصين والهند سيخلّ بالتوازن الاقتصادي العالمي، **والثانية**، إنَّ خفض الانبعاثات قد يضرّ بقطاعي الطاقة والصناعة الأمريكيين (Bush, ٢٠٠١).

– انسحاب إدارة الرئيس جورج بوش موقف الإدارات الأَمريكيَّة من الاتفاقية:

الرئيس جورج بوش الابن:

بعد تسلمه السلطة عام ٢٠٠١، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش **(George W. Bush)** (هو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المُتَّحدة الأَمريكيَّة (٢٠٠١–٢٠٠٩)، وعضو في الحزب الجمهوري. عُرف بإطلاقه "الحرب على الإرهاب" بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، وقيادته الغزو

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الأمريكي لأفغانستان والعراق، وشهدت فترته إصلاحات واسعة في التعليم عبر قانون *No Child Left Behind Act* ومحاولات لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي (The White House, 2009) رفضه القاطع لمعاهدة كيوتو، واصفًا إيَّاها بأنَّها "ستُضعف الاقتصاد الأمريكي" (Bush, ٢٠٠١)، وصرح في نيسان/أبريل من العام نفسه أنَّ الاتفاقية "غير عادلة"؛ لأنَّها تعفي الدول النامية الكبرى من الالتزامات الملزمة، مِمَّا يعرض الولايات المُتَّحدة لمنافسة غير متكافئة،بهذا الموقف، انسحبت واشنطن رسميًا من المعاهدة، منهية، أي: التزام دولي مباشر تجاه خفض الانبعاثات.

وعلى الرغم الانتقادات الدولية الواسعة، فإنَّ قرار الرئيس بوش لقي دعمًا واسعًا داخل أوساط الحزب الجمهوري والقطاع الصناعي الأمريكي، ولاسيَّما من جماعات الضغط النفطيَّة، مثل معهد البترول الأمريكي (هو أكبر منظمة تجارية تمثّل شركات النفط والغاز في الولايات المُتَّحدة، دورًا مؤثرًا في النقاشات المتعلقة باتفاقية كيوتو، بحملات ضغط أكَّدت أنَّ الالتزامات البيئية الدولية قد تضرّ بالاقتصاد الوطني وفرص العمل. **(American Petroleum Institute, 2020)** وقد مثل هذا القرار منعطفا مهما في علاقة الولايات المُتَّحدة بالنظام البيئي العالمي؛ إذ أسس لفكرة أن "السياسة البيئية جزء من الأمن القومي الاقتصادي" (CFR, ٢٠١٩).

.الرئيس باراك اوباما:

مع تولي الرئيس باراك أوباما ((**Barack Obama** الرئاسة عام ٢٠٠٩،(الرئيس الرابع والأربعين للولايات المُتَّحدة (٢٠٠٩–٢٠١٧)، سياسة منفتحة تجاه التعاون الدولي في مواجهة تغيّر المناخ (The White House, 2017). عُرف أُوباما بجهوده لإصلاح نظام الرعاية الصحية الداخلي من خلال قانون *Affordable Care Act*، وأطلق خطة الطاقة النظيفة عام ٢٠١٥ التي هدفت إلى تقليص انبعاثات الكربون من محطات توليد الكهرباء. وقد مثّل توقيع الولايات المُتَّحدة على **اتفاق باريس للمناخ** في العام نفسه ذروة التزام إدارته بالعمل الجماعي للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري (U.S. Department of State, 2015). تبنّت الولايات المُتَّحدة مقاربة مغايرة تمامًا؛ إذ أعلن التزامه بإعادة بلاده إلى طاولة المفاوضات المناخية، وأدَّت هذه السياسة إلى توقيع اتفاق باريس

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

للمناخ ((**Paris Agreement** عام ٢٠١٥، والَّذي عد استمرارًا فكريًا لمعاهدة كيوتو، لكنه ألغى إلزامية النسب الثابتة، معتمدًا على ما يسمى بـ المساهمات الوطنية المحددة (**Nationally Determined Contributions – NDCs**) (UNFCCC Secretariat, 2015).

عد الرئيس أوباما أَنَّ الاتفاق الجديد أكثر مرونة وعدلاً؛ لأَنَّه يسمح للدول بتحديد التزاماتها طوعا، ويراعي خصوصياتها الاقتصاديَّة، وفي خطابه بتاريخ كانون الأَوَّل/ديسمبر ٢٠١٥، قال:

"**إنَّ اتفاق باريس هو انتصار للدبلوماسية وللإرادة الجماعية في مواجهة أحد أكبر التحديات في عصرنا**" (Obama, ٢٠١٦).

ومع ذلك، ظلّ التيار الجمهوري المحافظ ينظر إلى الاتفاق على أَنَّه امتداد لمعاهدة كيوتو، وأنه يفرض "وصاية دولية" على الاقتصاد الأمريكي، وهي الفكرة التي سيستثمرها لاحقًا الرئيس دونالد ترامب في حملته الانتخابية عام ٢٠١٦.

– **الهواجس الأَمريكيَّة من الالتزامات البيئية:**

يمكن تلخيص الهواجس الأَمريكيَّة من الاتفاقيات المناخية الدولية بثلاثة أبعاد رئيسة:

١. **البعد الاقتصادي:** تخشى واشنطن أن تؤدي القيود البيئية إلى زيادة تكاليف الإنتاج وإضعاف تنافسية الشركات الأَمريكيَّة.

٢. **البعد السيادي:** ترى الولايات المُتَّحدة أن منح المنظمات الدولية حق الإشراف والمراقبة يُقيد سيادتها الوطنية.

٣. **البعد الاستراتيجي:** تخشى واشنطن من أن تصير قضايا المناخ أداة لإعادة توزيع النفوذ العالمي، خصوصا لصالح الصين والهند (World Bank, 2008; CFR, ٢٠١٩).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

هذه الأبعاد الثلاثة شكلت الأساس الفكري لسياسة إدارة ترامب لاحقًا؛ إذ أعاد تفسيرها ضمن مبدأ "أمريكا أولاً (America First)"، معتبرا أن الالتزامات البيئية يجب أن تخدم المصلحة القومية لا الأجندات الدولية".

عبر تتبع التطورات التاريخية والسياسية للاتفاقيات البيئية، يتضح أنَّ الموقف الأمريكي من معاهدة كيوتو لم يكن نتيجة ظرف سياسي مؤقت، بل تجسيدًا لتيار فكري واقتصادي متجذر يقوم على البراغماتية البيئية (Environmental Pragmatism)، أي التعامل مع قضايا المناخ بوصفها أدوات سياسية واقتصاديَّة قابلة للتفاوض.

وقد مهد هذا الموقف الطريق لإدارة الرئيس ترامب لتبني خطاب أكثر قومية، يرى في المعاهدات البيئية تقييدا للسيادة الاقتصاديَّة الأَمريكيَّة، ويمهد لفهم السياق الذي سيتناوله البحث لاحقاً.

ثانيا : سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه الاتفاقيات البيئية الدوليَّة:

- الإطار الفكري والسياسي لإدارة ترامب:

شكَّلت إدارة الرئيس دونالد جون ترامب ((Donald J. Trump – الرئيس الخامس والأربعون للولايات المُتَّحدة (٢٠١٧-٢٠٢١) – نقطة تحول في تاريخ السياسة البيئية الأَمريكيَّة.وتبنّت شعار "أمريكا أولاً" ((America First الذي عكس توجهًا قوميًا محافظًا يهدف إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية وفق المصالح الوطنية الأَمريكيَّة، وتقليص الانخراط في الاتفاقيات متعددة الأَطراف (The White House, ٢٠١٧).

يرى الرئيس ترامب أن الالتزامات الدولية التي تفرضها معاهدات مثل كيوتو (١٩٩٧) واتفاق باريس للمناخ (٢٠١٥) ،تشكل عبئا اقتصاديا على الولايات المُتَّحدة، وتحد من تنافسية الصناعة الأَمريكيَّة، وهو ما يتعارض مع جوهر فلسفته الاقتصاديَّة القائمة على "تحرير السوق من القيود البيروقراطية الدولية" (Trump, ٢٠١٧).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

-اتفاق باريس بوصفه امتدادًا لمبادئ كيوتو

يُعدُّ اتفاق باريس للمناخ (**Paris Agreement, 2015**) استمرارا لمبادئ اتفاقية الأُمم المُتَّحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (**UNFCCC**)، لكنه أكثر مرونة من كيوتو؛ إذ لا يفرض نسبا إلزامية موحدة على الدول، بل يعتمد على المساهمات الوطنية المحددة (**Nationally Determined Contributions – NDCs**) التي تضعها كل دولة وفق قدراتها الاقتصاديَّة (UNFCCC, ٢٠١٥).

ووعلى الرغم هذه المرونة، نظر ترامب إلى اتفاق باريس على أَنَّه امتداد غير مباشر لمعاهدة كيوتو؛ لأَنَّه يحمل – في رأيه – الفكرة نفسها المتمثلة في "التحكم الدولي بالاقتصاد الأمريكي تحت غطاء بيئي"،وفي خطابه الرسمي بالبيت الأبيض بتاريخ ١ حزيران/يونيو ٢٠١٧، قال ترامب:

"لسنا بحاجة إلى بيروقراطيين أجانب يُملون على الأمريكيين كيف يُديرون شؤونهم."

استخدم ترامب هنا عبارة **foreign bureaucrats** أو أحيانًا **"unelected international bureaucrats"** في إشارة إلى موظفي المنظمات الدولية مثل أمانة اتفاقية الأُمم المُتَّحدة للمناخ (**UNFCCC Secretariat**).

ويُقصد بمصطلح البيروقراطيات الدولية (**International Bureaucracies**) الأجهزة الإداريَّة والفنية التابعة للمنظمات الدولية التي تشرف على تنفيذ المعاهدات والالتزامات، ويعمل فيها موظفون غير منتخبين من الشعوب، مِمَّا يجعلها – من وجهة نظر الرئيس ترامب – كيانات "غير خاضعة للمساءلة الديمقراطية" (Barnett & Finnemore, ٢٠٠٤).

-دوافع ادراة الرئيس ترامب الانسحاب الأمريكي من الاتفاقيات المناخية:

أ. الدوافع الاقتصاديَّة:

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

اعتمدت إدارة الرئيس ترامب على منطق اقتصادي واضح؛ إذ رأت أَنَّ تنفيذ اتفاق باريس سيؤدي إلى خسارة مئات آلاف الوظائف في قطاع الطاقة والصناعة؛ إذ أشار تقرير وزارة الطاقة الأمريكيَّة (**U.S. Department of Energy, 2017**) إلى أَنَّ التحول نحو الطاقة النظيفة سيقلّص استخدام الفحم بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٠، مِمَّا يهدد مجالات العمل التقليدية في الولايات الوسطى الصناعية.

وبناءً على ذلك، أعلن الرئيس ترامب أن "**الولايات المُتَّحدة ستكسب أكثر إذا خرجت من اتفاق باريس**"، معتبرًا أَنَّ الدول النامية الكبرى – مثل الصين والهند – تستفيد من المرونة في الالتزامات بينما تتحمل واشنطن العبء الأكبر (Trump, ٢٠١٧).

ب. **الدوافع السياسية الداخلية:**

واجهت إدارة ترامب ضغوطًا قوية من جماعات الضغط الصناعي، مثل معهد البترول الأمريكي (**American Petroleum Institute**) والرابطة الوطنية للمصنعين (**National Association of Manufacturers**)، اللتين عدتا اتفاق باريس تهديدا مباشرا لمصالح الطاقة الوطنية.

وأَدَّى سكوت برويت (**Scott Pruitt**)، مدير وكالة حماية البيئة (EPA) بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، دورًا بارزًا في صياغة الموقف الرسمي؛ إذ قال في تصريح شهير:

"**الولايات المُتَّحدة لا ينبغي أن تعتذر عن نجاحها الاقتصادي**" (Pruitt, 2018, p. ٤٦).

ج- **البعد الأيديولوجي والدبلوماسي:**

ترتبط رؤية الرئيس ترامب بتيار فكري جمهوري محافظ يشكك في فعالية المؤسسات الدولية، وعدها أدوات لتقييد سيادة الدولة،وعبّر عن ذلك جوزيف ناي(**Joseph Nye**) بقوله: إِنَّ **سياسة ترامب تجاه المناخ "تعكس تراجعًا في استخدام القوة الناعمة الأمريكيَّة"** (Nye, ٢٠٢٠)، ومن هذا

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

المنطلق، لم يكن انسحاب الولايات المُتَّحدة من اتفاق باريس مجرد خطوة بيئية، بل إعادة تعريف لموقعها في النظام الدولي.

د- الهواجس الأَمريكيَّة من الاتفاقيات البيئية الدولية:

١- الهواجس الجيوسياسية:

تخشى واشنطن أن تتحول هذه الاتفاقيات إلى أدوات لإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي عبر فرض أعباء على الدول المتقدمة فقط، بينما تستفيد الدول النامية من الدعم المالي الدولي، ووفق تقرير مجلس العلاقات الخارجية (**CFR, 2019**)، (هو مركز أبحاث أميركي مستقل يُعد من أبرز خزانات الفكر (Think Tanks) في الولايات المُتَّحدة. تأسس عام 1921في مدينة نيويورك على يد مجموعة من الدبلوماسيين والاقتصاديين والأكاديميين بعد الحرب العالمية الأُولى، بهدف تحليل القضايا الدولية وصياغة مقترحات السياسة الخارجية الأَمريكيَّة يصدر المجلس مجلة *Foreign Affairs*، وهي من أهم الدوريات الفكرية التي تُناقش السياسات العالمية والأمن الدولي والاقتصاد السياسي، وتُعتبر مرجعًا للنخب وصنّاع القرار في واشنطن، ويضمُّ المجلس في عضويته شخصيات سياسية واقتصاديَّة بارزة، من بينهم وزراء خارجية سابقون، وسفراء، ورؤساء شركات كبرى، وأساتيذ جامعات) . (Council on Foreign Relations 2021) رأى الملجس أَنَّ الولايات المُتَّحدة بهذه الآلية تمنح الصين ميزة تنافسية على حساب الاقتصاد الأمريكي

٢-الهواجس الإعلامية والثقافية:

أَدَّت وسائل الإعلام المحافظة مثل فوكس نيوز (**Fox News**) دورا مهما في تشكيل الرأي العام، (وهي شبكة تلفزيونية أَمريكيَّة ذات توجه محافظ، أُنشئت عام ١٩٩٦ على يد روبرت مردوخ وروجر آيلز، وتُعدُّ من أبرز المنصات الإعلامية المؤثرة في الرأي العام الأمريكي، خصوصًا في دعمها للتيار الجمهوري والرئيس دونالد ترامب خلال حملتيه الانتخابيتين) (Fox News Network, 2023) ؛ إذ صورت الاتفاقيات المناخية على أَنَّها "**مشروع أممي يهدف إلى فرض**

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

ضرائب على الصناعة الأَمريكيَّة وتقويض الحلم الأمريكي" (Fox News, ٢٠١٨)، نتيجة لذلك، أصبح الموقف البيئي في الولايات المُتَّحدة قضية سياسية داخلية تتأرجح بين الحزبين أكثر من كونها ملفًا علميًا.

- **الموقف التنفيذي لإدارة الرئيس ترامب** (٢٠١٧-٢٠٢٠):

في آذار/مارس ٢٠١٧، أصدر الرئيس ترامب أمرًا رئاسيًا بعنوان "**أمن الطاقة والاستقلال الاقتصادي**" (**Energy Independence Executive Order**)، الذي دعا إلى مراجعة كل القوانين التي تقيّد استخراج الفحم والنفط والغاز الطبيعي (U.S. Department of Energy, ٢٠١٧)، وأمر بتقليص ميزانية وكالة حماية البيئة (**EPA**) بنسبة ٣١%، وأوقف المساهمات الأَمريكيَّة في برامج الأُمم المُتَّحدة الخاصة بالمناخ ، وفي١حزيران/يونيو ٢٠١٧، أعلن رسميًا انسحاب الولايات المُتَّحدة من اتفاق باريس، مؤكدا أن "**الاتفاقية تضع الولايات المُتَّحدة في موقع غير عادل**"، هذا القرار مثل إعادة تأكيد لموقف واشنطن التاريخي من معاهدة كيوتو، وأن "**الالتزامات البيئية لا يمكن أَن تتقدّم على المصلحة القومية الأَمريكيَّة**".

يتضح من تحليل موقف إدارة ترامب تجاه معاهدة كيوتو واتفاق باريس أن الرفض الأمريكي للالتزامات البيئية ليس حدثا عابرًا، بل جزء من بنية فكرية وسياسية متجذّرة في الوعي القومي الأمريكي، فمنذ قرار بيرد-هيغل عام ١٩٩٧ وحتى خطاب ترامب عام ٢٠١٧، حافظت الولايات المُتَّحدة على موقف ثابت يقوم على أولوية الاقتصاد الوطني والسيادة التشريعية على أي التزام دولي، وعليه، فإنَّ سياسة إدارة ترامب تجاه النظام البيئي الدولي تنم عن قومية اقتصاديَّة محدثة (**Neo-Economic Nationalism**)، تجعل حماية المصالح الاقتصاديَّة مقدّمة على فكرة "**المسؤولية الجماعية**" التي أرستها معاهدة كيوتو.

موقف الشركات والكونغرس والاعلام من الاتفاقية:

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

شهدت معاهدة كيوتو منذ مراحلها الأُولى مقاومةً شديدة من الشركات الأَمريكيَّة الكبرى واتحاداتها الصناعية، الَّتي رأت في بنود الاتفاق تهديدًا مباشرًا لمصالحها الاقتصاديَّة. فقد تولّى **التحالف العالمي للمناخ** (Global Climate Coalition)تنسيق حملة واسعة لإضعاف الدعم الرسمي للمعاهدة داخل واشنطن، عبر الضغط على أعضاء الكونغرس وتمويل دراسات تشكّك في جدوى تطبيقها. وفي عام ١٩٩٨، كشفت وثائق **معهد البترول الأميركي** (American Petroleum Institute)عن ما عُرف لاحقًا بـ *خطة الاتصالات العلمية للمناخ*، وهي مشروع يهدف إلى زرع الشك في وعي الرأي العام بشأن حقيقة التغيّر المناخي برسائل إعلامية موجّهة تؤكد أَنَّ "العلم غير محسوم بعد"، بمشاركة شركات كبرى مثل *إكسون موبيل* و*شيفرون* التي خصصت ملايين الدولارات لدعم الحملة الإعلامية (American Petroleum Institute, 1998; Oreskes & Conway, 2010).

وعلى المستوى التشريعي، قاد أعضاء نافذون في مجلس الشيوخ بدعم مباشر من جماعات الضغط الصناعي تمرير **قرار بيرد–هاغل** عام ١٩٩٧ بالإجماع (٩٥–٠)، وهو القرار الذي نصّ على رفض أي معاهدة من نمط كيوتو تُلزم الولايات المُتَّحدة بقيود لا تفرض التزامات مماثلة على الدول النامية، أو تُلحق ضررًا بالاقتصاد الوطني (U.S. Senate, 1997; Claussen, 2003).وقد مثّل هذا القرار ترجمة سياسية لمطالب الشركات النفطية واتحاد الصناعات الأَمريكيَّة التي رأت في المعاهدة عبئًا غير متكافئ على الصناعة المحلية.

أَمَّا على صعيد **جماعات الضغط التجاري والإعلامي**، فقد أَدَّت *غرفة التجارة الأَمريكيَّة* دورًا مركزيًا في حشد الشركات الكبرى ضد البروتوكول، معتبرةً أَنَّه سيؤدي إلى فقدان الوظائف وارتفاع تكاليف الإنتاج، كما موّلت هذه الجهات حملات إعلانية ومقالات رأي في الصحف الكبرى مثل *نيويورك تايمز* و*واشنطن بوست* و*وول ستريت جورنال* تهدف إلى التشكيك في مصداقية العلم المناخي، وتأكيد أَنَّ المعاهدة تستند إلى أُسس غير دقيقة علميًا واقتصاديًا (Dunlap & McCright, 2011; U.S. Chamber of Commerce, 1998)، وقد أَسهم هذا الضغط الإعلامي في

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

ترسيخ صورة ذهنية متشككة لدى الجمهور وصانعي القرار، مِمَّا مهد لاحقًا لتراجع الإدارات الأَمريكيَّة المتعاقبة عن التزامها ببروتوكول كيوتو.

وهكذا، يمكن القول إنَّ **تضافر جهود الشركات النفطية، واللوبيات التجارية، وأعضاء الكونغرس، ووسائل الإعلام** أَسهم في بناء جدار سياسي واقتصادي متين حال دون تصديق الولايات المُتَّحدة على معاهدة كيوتو، وأرسى الأساس لموقف أميركي متحفظ تجاه أي التزامات بيئية دولية لاحقة.

ثالثًا: التحليل التاريخي والنتائج المترتبة على الموقف الأمريكي من معاهدة كيوتو واتفاق باريس:

١- مدخل تحليلي:

إنَّ تتبّع المواقف الأَمريكيَّة من قضايا المناخ عبر الإدارات المتعاقبة يبيّن أَنَّ الانسحاب من معاهدة كيوتو عام ٢٠٠١م، ثم من اتفاق باريس عام ٢٠١٧م، لم يكونا مجرد قرارات منفصلة، بل يمثلان سلسلة متصلة من التحولات في الفكر السياسي الأمريكي، فمنذ نهاية الحرب الباردة، سعت الولايات المُتَّحدة إلى الحفاظ على موقعها الاقتصادي المهيمن في مواجهة تزايد نفوذ القوى الصناعية الناشئة، وهو ما جعل الالتزامات البيئية تُفسَّر داخل واشنطن على أَنَّها أداة ضغط دولية على الاقتصاد الأمريكي.(CFR, 2019)

تعكس هذه المقاربة التقاء عاملين أساسيين:

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

الأَوَّل: هو البراغماتية الاقتصاديَّة الأَمريكيَّة، التي تضع المصلحة المادية في صدارة الأولويات.

والثاني: هو النزعة القومية السياسية التي رافقت صعود التيار اليميني في الولايات المُتَّحدة بعد أحداث ١١ أَيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقد مثّل ترامب تجسيدا لهذا المزج بين الاقتصاد والسياسة، حين جعل من قضية المناخ ساحةً لإعادة تعريف السيادة الوطنية.

٢_ إعادة تعريف السيادة الوطنية في ظل العولمة البيئية:

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

تعدّ السيادة الوطنية ((National Sovereignty أحد المفاهيم الجوهرية في الفكر السياسي الأمريكي، وهي تقوم على رفض أي سلطة تتجاوز الدولة أو تنتقص من حريتها في اتخاذ القرار، في هذا السياق، رأت إدارة ترامب أنَّ الالتزامات الواردة في اتفاق باريس تمنح المنظمات الدولية سلطة على الاقتصاد الأمريكي، وهو ما عبّر عنه ترامب في خطابه عام ٢٠١٧ حين قال: **"إن اتفاق باريس سيقوّض اقتصادنا ويضعف سيادتنا ويفرض أعباء قانونية واقتصاديَّة غير مقبولة على مواطنينا."** (The White House, 2017)

وبذلك تحوّل مفهوم السيادة من مجرد مبدأ قانوني إلى أداة خطابية وسياسية لتبرير الانسحاب من النظام البيئي الدولي، ووفق تحليل جوزيف ناي (Nye, 2020)، فإنَّ إدارة ترامب أعادت تفسير السيادة بوصفها "حقًا في الاستقلال عن الاتفاقيات متعددة الأَطراف"، وهو ما مثّل خروجًا على الاتجاه الليبرالي الذي تبنّته الإدارات الديمقراطية السابقة.

٣- البعد الاقتصادي في الموقف الأمريكي:

يرى باحثو البنك الدولي (World Bank, 2008)أنَّ السياسات البيئية الأَمريكيَّة تتأثر بالاعتبارات الاقتصاديَّة أكثر من الاعتبارات العلمية أو الأخلاقية.اذ شكلت صناعة النفط والغاز والفحم مكوّنا أساسيا في الاقتصاد الأمريكي؛ إذ توظف ملايين العمال وتساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي، وفي هذا السياق، رأت إدارة ترامب أنَّ أي التزامات دولية لخفض الانبعاثات ستؤدي إلى تراجع إنتاج الطاقة الأحفورية، وبالتالي إلى فقدان الوظائف في القطاعات الحيوية، وأظهرت بيانات وزارة الطاقة الأَمريكيَّة (U.S. Department of Energy, 2017) أن تنفيذ اتفاق باريس كان سيكلف الولايات المُتَّحدة ما يقارب ٣ تريليونات دولار حتى عام ٢٠٤٠، ويفقد الاقتصاد نحو ٦,٥ملايين وظيفة في مجالات الطاقة والصناعة الثقيلة. وقد استُخدمت هذه الأرقام لتبرير الانسحاب من الاتفاقية وتأكيد أن **"البيئة لا ينبغي أن تكون على حساب العمال الأمريكيين"**.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

وفي المقابل، دعمت جماعات ضغط بيئية وديمقراطية وجهة نظر مغايرة، معتبرة أَنَّ الاستثمار في الطاقة النظيفة سيخلق فرصًا جديدة ويوفر وظائف في المدى الطويل (McKibben, ٢٠١١)، إلَّا أَنَّ الخطاب السياسي لترامب استند إلى مفهوم "الفائدة المباشرة" التي تُقاس بالمكاسب الاقتصاديَّة العاجلة، لا بالتنمية المستدامة بعيدة المدى.

٤- البعد الجيوسياسي والاستراتيجي:

لم يكن الانسحاب الأمريكي من اتفاق باريس ذا بعد اقتصادي فقط، بل حمل أيضًا رسالة سياسية موجهة إلى النظام الدولي، فمنذ نهاية الحرب الباردة، احتكرت الولايات المُتَّحدة قيادة الجهود العالمية في قضايا البيئة. لكن مع صعود الصين بوصفها قوةً اقتصاديَّة كبرى، بدأت بكين تطرح نفسها بديلاً في قيادة "الحوكمة البيئية العالمية".

يرى تقرير مجلس العلاقات الخارجية (**CFR, 2019**) أَنَّ انسحاب واشنطن فتح الباب أمام الصين والاتحاد الأوروبي لتوسيع نفوذهما في مجالات الطاقة المتجددة والتمويل البيئي، وهو ما وصفه التقرير بأنه "**تحوّل رمزي في قيادة النظام البيئي العالمي**"،ورأت بكين في هذا الانسحاب فرصة لإعادة تشكيل قواعد التجارة الخضراء عبر مبادرة الحزام والطريق، وربطها بالمشاريع البيئية في آسيا وإفريقيا (World Bank, ٢٠٢٠).

أَمَّا على الصعيد العربي، فقد أَدَّى الانسحاب الأمريكي إلى تراجع الدعم المالي لمشاريع الطاقة المتجددة التي كانت تموّلها واشنطن من خلال وكالة التنمية الدولية (**USAID**). وفي العراق، بيّنت دراسة مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية(وهو الاستراتيجية هو مؤسسة بحثية عراقية حكومية تأسست عام ٢٠١٣ وتتبع إلى مستشارية الأمن الوطني، ويُعنى بإعداد الدراسات والتحليلات الاستراتيجية في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد والطاقة والعلاقات الدولية.) (٢٠١٩) أَنَّ انخفاض المساعدات البيئية الأَمريكيَّة بعد عام ٢٠١٧، انعكس سلبا على برامج مكافحة التلوث وإدارة المياه في البلاد، مما أبرز تأثير السياسة الأَمريكيَّة على السياسات البيئية العربية.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٥- **انعكاسات الموقف الأمريكي على النظام البيئي الدولي:**

أدى الانسحاب الأمريكي إلى سلسلة من النتائج الملموسة على النظام البيئي العالمي:

١. **تراجع الالتزام الدولي الجماعي:**

إذ شكّلت الولايات المُتَّحدة نحو ١٥% من الانبعاثات العالمية، وبالتالي فإنَّ خروجها من اتفاق باريس أضعف فعالية الاتفاق وخفّض الثقة بين الدول النامية والمتقدمة (UNFCCC, ٢٠١٨).

٢. **انقسام داخل الدول الغربية:**

شهد الاتحاد الأوروبي محاولات لتعويض الغياب الأمريكي عبر تعزيز استثماراته في الطاقة المتجددة، بينما استمرت بعض الولايات الأَمريكيَّة – مثل كاليفورنيا ونيويورك – في تطبيق سياسات بيئية مستقلة عن الحكومة الفيدرالية (Obama, ٢٠١٦).

٣. **تصاعد التيار المناهض للعولمة البيئية:**

شجّع موقف ترامب تيارات قومية في أوروبا والهند وأستراليا على إعادة التفكير في الالتزامات المناخية، مما أضعف روح "التضامن العالمي" التي سادت بعد توقيع اتفاق باريس (Reuters, ٢٠١٧).

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

٤. **تغير موازين القيادة البيئية:**

حلّ الاتحاد الأوروبي والصين محل الولايات المُتَّحدة في قيادة الجهود الدولية، خاصة في مجالات الطاقة النظيفة وتمويل مشاريع الكربون (World Bank, ٢٠٢٠).

٦. **البعد الإعلامي والثقافي في الخطاب البيئي الأمريكي:**

تُظهر الدراسات أن الخطاب البيئي في عهد ترامب لم يقتصر على الجانب السياسي، بل امتد إلى المجال الثقافي والإعلامي.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

ركّز الرئيس ترامب على فكرة أن "العلم المناخي مسيّس"، وهي مقولة استخدمها لتقويض مصداقية التقارير الدولية،وأشار السيناتور جيمس إنهوف عضوا ممجلس الشيوخ عن ولاية اوكلاهوما الذي عرف بمواقفة المتصلبة من الاتفاقية (Inhofe, 2012) إلى أنَّ "ظاهرة الاحتباس الحراري اختراع سياسي أكثر منها حقيقة علمية"، وهو خطاب وجد صداه في الإعلام المحافظ.

في المقابل، واجه هذا الخطاب رفضًا من المؤسسات الأكاديمية والعلمية؛ إذ أَكَّدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ((IPCC, 2007)أن "**أدلة التغير المناخي لا يمكن تجاهلها**"، وأنَّ النشاط البشري هو السبب الرئيس في ارتفاع درجات الحرارة. لكنّ هذا الجدل العلمي لم يمنع إدارة ترامب من استخدامه لتبرير انسحابها، بحجة أن "الولايات المُتَّحدة لن تُدار من قبل نخب علمية غير منتخبة" (Trump, ٢٠١٧).

٧. انعكاسات الموقف الأمريكي على الداخل الأمريكي:

على الصعيد الداخلي، تسبّب الانسحاب من اتفاق باريس في انقسام سياسي واضح داخل الولايات المُتَّحدة:

فبينما دعمت القواعد الجمهورية القرار بوصفه "انتصارًا للسيادة الوطنية"، عارضته الولايات والمدن ذات الأغلبية الديمقراطية.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

وقد أعلنت ولايات مثل كاليفورنيا وواشنطن ونيويورك التزامها المستمر بأهداف اتفاق باريس ضمن مبادرة **"We Are Still In"** التي أطلقها حُكّام تلك الولايات عام ٢٠١٨ (CFR, ٢٠١٩).

هذا التباين الداخلي يُظهر أَنَّ البيئة تحوّلت إلى قضية هوية سياسية في الولايات المُتَّحدة، حيث أصبح الموقف من المناخ مؤشّرًا على الانتماء الحزبي أكثر منه موقفًا علميًا. ويشير الأكاديمي الأمريكي بيتر ماكفرسون (**Peter McPherson**) إلى أَنَّ هذا الانقسام يعكس "تراجع الإجماع الوطني حول القيادة العالمية للولايات المُتَّحدة" (McPherson, ٢٠١٩).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٨. تقييم تاريخي شامل:

يمكن القول إنَّ موقف إدارة ترامب من معاهدة كيوتو واتفاق باريس لم يكن مجرد رفضٍ لاتفاق بيئي، بل إعادة إنتاج لرؤية أمريكيَّة تقليدية ترى في الالتزامات الدولية قيدًا على حرية القرار الوطني، فمنذ عهد بوش الابن إلى ترامب، سعت الإدارات الجمهورية إلى تقليص الدور الأمريكي في النظام البيئي العالمي، مقابل التركيز على الداخل، أمَّا الإدارات الديمقراطية – مثل إدارتي الرئيس أوباما والرئيس بايدن لاحقًا – فتبنّت مبدأ "**القيادة عبر التعاون الدولي**" (Obama, ٢٠١٦).

لكنَّ المرحلة التي قادها الرئيس ترامب تمثل ذروة هذا الانعزال البيئي؛ إذ تبلورت فيها القومية الاقتصاديَّة (**Economic Nationalism**) بوصفها بديلاً عن "**الالتزام الأخلاقي العالمي**".

وبذلك، صار الموقف الأمريكي من القضايا المناخية انعكاسًا لجدلية داخلية بين الليبرالية الدولية والمحافظة الاقتصاديَّة، وهي الجدلية التي ما زالت تشكّل جوهر السياسة البيئية الأمريكيَّة حتى بعد عودة واشنطن إلى اتفاق باريس في عهد بايدن عام ٢٠٢١.

– الخاتمة:

بعد استعراض تطوّر السياسة البيئية الأمريكيَّة عبر المراحل التاريخية من معاهدة كيوتو (١٩٩٧) حتى اتفاق باريس (٢٠١٥)، يتَّضح أنَّ الموقف الأمريكي تجاه قضايا المناخ لم يكن وليد إدارة واحدة، بل هو نتاج تراكمي لنهج سياسي واقتصادي ممتد يرتبط بمفهوم السيادة القومية والمصلحة الاقتصاديَّة.

أظهرت الدراسة أنَّ إدارة الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٧–٢٠٢١) مثّلت الذروة الصريحة لهذا الاتجاه التاريخي؛ إذ لم تكتفِ بالتحفّظ كما فعلت إدارات سابقة، بل أعلنت انسحابها الفعلي من اتفاق باريس عام ٢٠١٧، في خطوة تعبّر عن رفض بنيوي لفكرة الحوكمة البيئية متعددة الأطراف. وقد استند الرئيس ترامب إلى مبدأ "أمريكا أولاً" **America First** الذي يرى أنَّ أي التزام

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

دولي يجب أن يُخضع للمراجعة من منظور المصلحة الوطنية الأَمريكيَّة المباشرة (The White House, ٢٠١٧).

وبالتحليل التاريخي والسياسي، يتَّضح أن الموقف الأمريكي من معاهدة كيوتو واتفاق باريس يقوم على مرتكزين أساسيين:

١. **المرتكز الاقتصادي:** إنَّ القيود البيئية تُلحق ضررًا بالصناعة الوطنية وتُضعف القدرة التنافسية في مواجهة الاقتصادات الصاعدة كالصين والهند.

٢. **المرتكز السيادي–الأيديولوجي:** رفض أي سلطة "فوق وطنية" – كالأمم المُتَّحدة أو أمانة اتفاقية المناخ – يمكن أَن تملي على واشنطن قرارات داخلية تتعلق بالإنتاج أو الطاقة.

إنَّ هذا الجمع بين الاقتصادي والسيادي جعل من معاهدة كيوتو رمزًا لما تعتبره واشنطن "قيودًا على الحرية الاقتصاديَّة الأَمريكيَّة"، وهو ما تكرّس لاحقًا في خطاب ترامب الذي قال فيه: "لسنا بحاجة إلى بيروقراطيين أجانب يُمْلون على الأمريكيين كيف يُديرون شؤونه"

(The White House, 2017)

هذه العبارة لم تكن مجرد خطاب سياسي، بل تعبير مكثّف عن الفلسفة الأَمريكيَّة تجاه النظام الدولي البيئي، الَّتي ترى أَنَّ الإدارة الأَمريكيَّة يجب أن تكون هي صاحبة القرار في تحديد أولوياتها البيئية دون وصاية خارجية.

وقد خلصت الدراسة إلى أَنَّ انسحاب الرئيس ترامب من اتفاق باريس لم يكن خروجا عن تقاليد السياسة الأَمريكيَّة، بل استمرارا لمنهج بدأ مع قرار بيرد–هيغل (١٩٩٧) مرورا بانسحاب الرئيس جورج بوش الابن (٢٠٠١) من كيوتو، ثم تحفّظ الجمهوريين الدائم على اتفاقيات المناخ، إنَّه إذًا اتساق تاريخي في الموقف الأمريكي، لا استثناء عرضي.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

ومن الناحية الدولية أَحدث الموقف الأمريكي فراغًا قياديًا في الحوكمة البيئية العالمية، استغلته الصين والاتحاد الأوروبي لتوسيع نفوذهما في قضايا الطاقة والتكنولوجيا الخضراء. أَمَّا في المنطقة العربية، فقد أدى تقلّص التمويل البيئي الأمريكي – بحسب تقارير مركز النهرين (٢٠١٩) ومجلة السياسة الدولية (٢٠١٨) – إلى تباطؤ تنفيذ المشاريع المرتبطة بالطاقة المتجددة في العراق ومصر والأُردن.

إِنَّ هذه النتائج تؤكد أن السياسة البيئية الأَمريكيَّة ليست قضية علمية فحسب، بل ملف استراتيجي يعكس توازن القوى العالمي، وأن معاهدة كيوتو شكّلت مرآة للصراع بين "الاقتصاد القومي الأمريكي" و"المسؤولية البيئية العالمية".

يمكن القول في ضوء هذا التحليل إِنَّ معاهدة كيوتو كانت أكثر من اتفاق بيئي؛ إذ مثّلت منعطفًا في تاريخ العلاقات الدولية بين الشمال الصناعي والجنوب النامي، كما كشفت حدود التعاون الدولي أمام المصالح القومية للدول الكبرى.

وقد أعادت إدارة ترامب صياغة هذه الجدلية بلغة مباشرة، رافضةً أي التزام دولي لا يُترجم إلى مكاسب اقتصاديَّة داخلية.

إنّ مستقبل الحوكمة البيئية العالمية سيظل رهينًا بقدرة المجتمع الدولي على تحقيق توازن بين السيادة الوطنية والمسؤولية الجماعية، وهو التحدي الذي فشلت معاهدة كيوتو في تجاوزه، وأعادت إدارة ترامب فتحه على نطاقٍ أوسع سياسيًا واقتصاديًا.

وبذلك يختتم البحث مساره التاريخي التحليلي مؤكّدًا أن البيئة ليست مجرد قضية علمية، بل هي ميدان من ميادين الصراع الدولي على النفوذ والموارد.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

ثبت المراجع (**References**)

1. American Petroleum Institute. (1998). *Global Climate Science Communications Action Plan* [Internal memo].

2. American Petroleum Institute. (2005). *Economic Impacts of the Kyoto Protocol on the U.S. Energy Sector*. Washington, D.C.
3. American Petroleum Institute. (2020). *About API.* Washington, D.C.: API Publications. Retrieved from https://www.api.org
4. Barnett, M., & Finnemore, M. (2004). *Rules for the World: International Organizations in Global Politics.* Cornell University Press.
5. Bush, G. W. (2001). *Statement on the Kyoto Protocol.* The White House Archives.
6. Claussen, E. (2003). The Byrd–Hagel Resolution and its consequences. *Climate Policy Journal, 3*(3), 189–202.

7. Council on Foreign Relations (CFR). (2019). *Global Climate Policy and U.S. Strategic Interests.* New York.
8. Dunlap, R. E., & McCright, A. M. (2011). Organized climate change denial. In *The Oxford handbook of climate change and society* (pp. 144–160).
9. Fox News Network. (2023). *About Fox News Channel*. New York: Fox Corporation
10. Fox News. (2018). *Trump's Energy Policy and the Debate over the Paris Agreement.*
11. Inhofe, J. (2012). *The Greatest Hoax: How the Global Warming Conspiracy Threatens Your Future.* WND Books.
12. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2007). *Climate Change 2007: Mitigation of Climate Change.* Cambridge University Press.
13. McKibben, B. (2011). *Eaarth: Making a Life on a Tough New Planet.* Henry Holt and Company.
14. McPherson, P. (2019). *American Environmental Federalism and Political Division. Journal of Environmental Politics,* 24(2), 88–102.
15. Nye, J. (2020). *Do Morals Matter? Presidents and Foreign Policy from FDR to Trump.* Oxford University Press.
16. Obama, B. (2016). *Remarks on the Paris Climate Agreement.* The White House.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

17. Oxford University Press.Oreskes, N., & Conway, E. M. (2010). *Merchants of doubt*. Bloomsbury Press.

18. Pruitt, S. (2018). *Remarks on U.S. Environmental Sovereignty. Environmental Policy Journal*, 12(3), 45–52.
19. Reuters. (2017, June 1). *Macron Responds to U.S. Withdrawal from Paris Agreement.*
20. The White House. (2009). *Biography of President George W. Bush.* Washington, D.C.: White House Historical Archives. Retrieved from https://georgewbush-whitehouse.archives.gov
21. The White House. (2017, June 1). *Statement by President Trump on the Paris Climate Accord.* Washington, D.C. Retrieved from https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/
22. Trump, D. J. (2017). *Speech on the Withdrawal from the Paris Agreement.* The White House Archives.
23. U.S. Chamber of Commerce. (1998). *Statement on the Kyoto Protocol* [Press release].

24. U.S. Department of Energy. (2017). *Energy Independence and Economic Growth Report.*
25. U.S. Environmental Protection Agency. (2023). *Overview of greenhouse gases*. Retrieved from: https://www.epa.gov/ghgemissions/overview-greenhouse-gases.
26. U.S. Senate. (1997). *Byrd–Hagel Resolution (S. Res. 98).*
27. U.S. Senate. (1997, July 25). *Byrd–Hagel Resolution (S. Res. 98). Congressional Record.*
28. U.S. White House. (2001). *Biography of President William J. Clinton*. Washington, D.C.: White House Historical Archives. Retrieved from https://clintonwhitehouse.archives.gov
29. UNFCCC Secretariat. (1998). *Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change.* United Nations.
30. UNFCCC Secretariat. (2005). *Kyoto Protocol Reference Manual.* United Nations.
31. UNFCCC Secretariat. (2015). *The Paris Agreement.* United Nations.
32. World Bank. (2008). *State and Trends of the Carbon Market.* Washington, D.C.
33. World Bank. (2020). *Climate Investment Funds Annual Report.* Washington, D.C.

٣٤. الجامعة المستنصرية. (٢٠٢١). التغير المناخي والسياسة الخارجية الأمريكيَّة. مجلة أبحاث السياسة الدولية، العدد (١٤)، بغداد.

٣٥. جامعة الملك سعود. (٢٠٢٠). الدبلوماسية البيئية في السياسة الخارجية الأمريكيَّة. الرياض.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس والثلاثون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٣٦. جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية. (٢٠٢٠). السياسة البيئية الأَمريكيَّة بين الحوكمة الدولية والهيمنة الاقتصاديَّة. بغداد: وحدة دراسات البيئة والتنمية.

٣٧. الجبوري، فاضل خضير. (٢٠٢٠). السياسة البيئية في الإستراتيجية الأَمريكيَّة تجاه الشرق الأوسط. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٢).

٣٨. الدليمي، إيمان عبد الكريم. (٢٠٢١). البيئة كمدخل في العلاقات الدولية: قراءة في معاهدة كيوتو واتفاق باريس. مجلة أبحاث السياسة الدولية، الجامعة العراقية، العدد (١١).

٣٩. عبد الحميد، صفاء عبد الرزاق. (٢٠٢٢). الاتجاهات البيئية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر. مجلة المستنصرية للدراسات السياسية، المجلد (١٥)، العدد (٣).

٤٠. العزاوي، حيدر عبد الله. (٢٠٢٠). الولايات المُتَّحدة واتفاق باريس للمناخ: قراءة تحليلية في الموقف الأمريكي. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

٤١. مجلة السياسة الدولية. (٢٠١٨). الهواجس الاقتصاديَّة الأَمريكيَّة من الالتزامات البيئية الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

٤٢. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (٢٠١٨). انسحاب واشنطن من اتفاق باريس: قراءة في المواقف الدولية والعربية. القاهرة.

٤٣. مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية. (٢٠١٧). الاتفاقيات البيئية العالمية: قراءة تحليلية في معاهدة كيوتو. عمّان.

٤٤. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. (٢٠١٩). السياسة الأَمريكيَّة تجاه قضايا المناخ: بين الانسحاب والتوظيف السياسي. بغداد.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية